

Distr.: General
11 July 2017
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

خلال الفترة ما بين ٩ آذار/مارس و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧

أولاً - مقدمة

١ - يتضمن هذا التقرير تقييماً شاملاً لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ صدور تقريره السابق المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠١٧ (S/2017/201). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الوضع في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئاً على العموم. وعلى الجبهة السياسية، بعد تأخير كبير، تم الاتفاق على قانون انتخابي جديد في لبنان، حيث تقرر إجراء الانتخابات البرلمانية في أيار/مايو ٢٠١٨. وفي الوقت نفسه، يظل النزاع في الجمهورية العربية السورية يضع عبئاً ثقيلاً على لبنان، إذ بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٣٦٦ ١٠١١ لاجئاً حتى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

ثانياً - تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٢ - ظلت الحالة في منطقة عمليات القوة مستقرة عموماً، وإن أدى تصاعد لهجة الطرفين إلى بعض القلق بين السكان المحليين. وواصلت الأمم المتحدة حث الطرفين على الامتناع عن التعليقات التي من شأنها تأجيج المشاعر، بوسائل من بينها تكثيف تحاور قوة الأمم المتحدة المؤقتة مع القادة المحليين والمجتمعات المحلية في منطقة عملياتها. وجرى تنظيم مناسبات إحياء ذكرى يوم النكبة الفلسطينية، في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وذكرى "عيد التحرير والمقاومة"، في ٢٥ أيار/مايو، في منطقة العمليات، بدون وقوع أي حوادث.

٣ - وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، نظم حزب الله جولة لوسائل الإعلام اللبنانية والدولية في جزء من القطاع الغربي من منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة، بما في ذلك على طول أجزاء من الخط الأزرق. وأخطر الجيش اللبناني قوة الأمم المتحدة قبل أقل من ساعة من بدء جولة وسائل الإعلام، حيث أفاد بأن أفراد الجيش سيتواجدون في المنطقة. ولم يتضمن الإخطار إشارة إلى أي مشاركة من حزب الله.



وشاهدت قوة الأمم المتحدة المؤقتة مجموعة وسائل الإعلام في ثلاث مناسبات والتقت بها مرتين في موقعين مختلفين، بما في ذلك قرب الخط الأزرق. وعندما حاولت دورية تابعة للقوة المؤقتة وقف القافلة، أصر ممثل رفيع المستوى من الجيش اللبناني على أن يُسمح للمجموعة بالمرور، نظراً لأن الجولة قد تمت الموافقة عليها. وقامت دورية أخرى تابعة للقوة المؤقتة، كانت توفر الأمن للاجتماع الثلاثي الجاري، بمنع القافلة من الاقتراب من موقع الأمم المتحدة في رأس الناقورة.

٤ - وفي حين أن أفراد القوة المؤقتة لم يلاحظوا وجود أفراد مسلحين غير مأذون لهم عندما التقوا بمجموعة وسائل الإعلام، فإن تحقيقاً أجرته القوة خلص، استناداً إلى التقارير الإعلامية الموثوقة والمعلومات المجمعة، إلى أن هناك ما يدعو إلى تصديق أنه قد وُجد أفراد مسلحون غير مأذون لهم وأسلحة غير مأذون بها في منطقة العمليات خلال تلك المناسبة، كجزء على الأرجح من عرض منظم للمقاتلين في بستان للبرقتال، عند نقطة على الطريق بين الناقورة وعلما الشعب (على مسافة ٥,٥ كيلومترات تقريباً من الخط الأزرق). وشكل وجود هؤلاء الأفراد غير المأذون لهم والأسلحة غير المأذون بها انتهاكاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٥ - وأدى الحادث إلى رد فعل فوري من الحكومة اللبنانية. فقد قام رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، يرافقه وزير الدفاع، يعقوب صراف، وقائد الجيش اللبناني، الجنرال جوزيف عون، وكبار ضباط الجيش اللبناني، بزيارة الخط الأزرق في اليوم التالي، لإظهار التزام الحكومة بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي مقر القوة المؤقتة، أعرب رئيس الوزراء عن تقديره للقوة والبلدان المساهمة بقوات. وشدد على أهمية التحرك صوب تحقيق وقف دائم لإطلاق النار. وأعرب منسقي الخاص للبنان وقائد القوة المؤقتة عن الترحيب بالزيارة.

٦ - وبمعزل عن ذلك، رصدت القوة المؤقتة مدنيين يحملون أسلحة غير مأذون بها، معظمها أسلحة صيد، حيث كان ذلك غالباً في القطاع الشرقي. وانخفض العدد الإجمالي للصيادين المسلحين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولاحظت القوة المؤقتة في إحدى المرات أفراداً يحملون بنادق هجومية ومسدسات. وفي إحدى المرات، بالقرب من الناقورة، قام مدنيون بإطلاق أعيرة نارية من سيارتهم في الهواء بينما كانوا يمرون أمام إحدى مركبات القوة المؤقتة. ولاحظت القوة المؤقتة في عدة مرات وجود أسلحة صغيرة أو إطلاق النار منها، بما في ذلك خلال حفلات الزفاف والجنائزات. وفي جميع الحالات، أبلغت القوة المؤقتة الجيش اللبناني بتلك الانتهاكات.

٧ - وبصرف النظر عن التقارير المثبتة بالأدلة المشار إليها في الفقرتين ٣ و ٥ أعلاه، لم تتلق القوة المؤقتة خلال الفترة المشمولة بالتقرير معلومات محددة كما لم تجد أدلة على وجود أو نقل أفراد مسلحين أو أسلحة أو بنية تحتية إلى داخل منطقة عملياتها. وظل جيش الدفاع الإسرائيلي يزعم بأن حزب الله يحتفظ ببنية تحتية ومعدات عسكرية في جنوب لبنان. وتراقب القوة المؤقتة منطقة العمليات والخط الأزرق، وتُبلغ عن جميع انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) التي ترصدها، بما في ذلك وجود أفراد مسلحين غير مأذون لهم أو أسلحة غير مأذون بها. ووفقاً للولاية المنوطة بالقوة المؤقتة، فإنها لا تبادر بتفتيش الممتلكات الخاصة بحثاً عن الأسلحة في الجنوب ما لم تتوفر لديها أدلة معقولة عن وقوع انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك أي تهديد وشيك بتنفيذ نشاط عدائي انطلاقاً من ذلك الموقع. وإذا وردت معلومات محددة بشأن وجود غير مشروع لأفراد مسلحين أو أسلحة أو بنية أساسية داخل منطقة عملياتها، فإن القوة تظل مصممة على اتخاذ الإجراءات اللازمة، بالتعاون مع الجيش اللبناني،

بجميع الوسائل المتاحة ضمن حدود ولايتها وقدراتها. وواصلت قيادة الجيش اللبناني التأكيد على أنها ستتخذ إجراءات فورية لوضع حد لأي نشاط غير قانوني يشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والقرارات الحكومية المتخذة في هذا الصدد.

٨ - واستمرت الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني بشكل شبه يومي، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. ولاحظت القوة المؤقتة زيادة في عدد ومدة تلك الانتهاكات. وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧، تحطمت طائرة إسرائيلية بلا طيار إلى الشمال من الخط الأزرق في منطقة عيتا الشعب (القطاع الغربي). واحتججت القوة المؤقتة على جميع الانتهاكات الجوية لجيش الدفاع الإسرائيلي، ودعت حكومة إسرائيل إلى وقفها فوراً. واحتججت أيضاً الحكومة اللبنانية على تلك الانتهاكات لدى القوة المؤقتة.

٩ - واستمر احتلال إسرائيل للجزء الشمالي من قرية العجر ومنطقة مجاورة لها تقع شمالي الخط الأزرق، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. وحتى الآن، لم تُجِب إسرائيل على الاقتراح الذي قدمته القوة إلى كل من الطرفين في عام ٢٠١١ بغية تيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة المحتلة. وقد أبلغ الجيش اللبناني القوة المؤقتة في تموز/يوليه ٢٠١١ بموافقتهم على ذلك الاقتراح.

١٠ - وحدث معظم الانتهاكات البرية للخط الأزرق نتيجة عبور رعاة لبنانيين بقطاعهم للخط الأزرق في مناطق بسطرة وكفر شوبا ومزارع شبعاء (القطاع الشرقي)، وكذلك في ريميش (القطاع الغربي). وفي عدة مناسبات في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٧، فإن عمالاً لبنانيين كانوا يقومون بإزالة الرمال بمحارات وشاحنات انتهكوا الخط الأزرق بالقرب من كفر كلا (القطاع الشرقي). وفي مناسبتين، اعتقل جيش الدفاع الإسرائيلي مدنيين عبروا إلى الجنوب من الخط الأزرق وأعيدوا لاحقاً. وفي ١ آذار/مارس، قامت امرأة غير لبنانية الجنسية بالعبور إلى الجنوب من الخط الأزرق بالقرب من مزارع شبعاء بدعوى أنها ضلت طريقها. وأعاد أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي المرأة شمال الخط الأزرق بعد ذلك بوقت قصير، حيث اعتقلتها قوات الجيش اللبناني. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، عبر رجل لبناني إلى الجنوب من الخط الأزرق بالقرب من كفر كلا، وتفيد التقارير بأن جيش الدفاع الإسرائيلي اعتقله في كريات شمونة. وفي اليوم التالي، نقل جيش الدفاع الإسرائيلي الرجل إلى القوة المؤقتة في رأس الناقورة؛ ونقلته القوة بدورها إلى الجيش اللبناني.

١١ - وازدادت حدة التوتر بشكل متقطع في بعض المناطق على طول الخط الأزرق بسبب الأنشطة أو الأعمال المنفذة على مسافة قريبة جداً من الخط. وبذلت قوة الأمم المتحدة جهوداً مكثفة للاتصال والتنسيق مع الطرفين لضمان الهدوء وتهدئة التوترات. وفي ثلاث مناسبات، لاحظت القوة المؤقتة أيضاً قيام جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بتصويب أسلحتهم عبر الخط الأزرق في اتجاه أفراد بملابس مدنية كانوا يقومون بتصوير موقع لجيش الدفاع الإسرائيلي شرق حولا. وفي مناسبة أخرى، قام جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي بإلقاء الحجارة صوب أشخاص إلى الشمال من الخط الأزرق. وفي الفترة من ٧ إلى ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، قام عمال بتنظيف مجرى نهر الوزاني في منطقة المنتجعات اللبنانية (القطاع الشرقي) بمحاذاة الخط الأزرق. وأبقت القوة المؤقتة والجيش اللبناني على وجود للمراقبة أثناء عملية التنظيف. وظلت القوة أيضاً على اتصال وثيق مع جيش الدفاع الإسرائيلي لكفالة استتباب الهدوء في المنطقة. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، ازدادت التوترات في الجزء الشرقي من منطقة عمليات القوة المؤقتة نتيجة استئناف جيش الدفاع الإسرائيلي أعمال الحفر في منطقة مزارع شبعاء جنوب الخط الأزرق. وطلب رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد القوة إلى جيش الدفاع الإسرائيلي تعليق العمل والانفاق على سبل

المضي قدماً باستخدام المنتدى الثلاثي، وذلك نظراً للطبيعة الحساسة للمنطقة واحتمال أن يؤدي وقوع حادث عبر الخط الأزرق إلى تصعيد الوضع.

١٢ - وجرى احترام حرية حركة القوة المؤقتة، مع بعض الاستثناءات المعزولة. ولم يقع سوى عدد ضئيل من حوادث السلوك غير الودي ضد قوة الأمم المتحدة، بما في ذلك الرشق بالحجارة وإلحاق أضرار بمركبات القوة. وفي ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧، لاحظت القوة أن ثلاثة من مراكز المراقبة المؤقتة الأساسية التابعة لها بالقرب من بليدا قد سُحبت. وفي كل مرة من تلك المرات، تواصلت القوة المؤقتة فوراً مع الجيش اللبناني للمساعدة على تهدئة الحالة والتحقيق في الظروف التي حدث فيها ذلك لمنع تكراره. وفي مناسبتين منفصلتين، تبعت دبابات جيش الدفاع الإسرائيلي أفراداً تابعين لفرع الاتصال بقوة الأمم المتحدة وفريق المراقبين في لبنان ووضعت مدافعها في اتجاه موظفي الأمم المتحدة. وعالجت قوة الأمم المتحدة المسألة من خلال قنوات اتصالها مع جيش الدفاع الإسرائيلي.

١٣ - وظلت العلاقات بين القوة المؤقتة والسكان المحليين إيجابية إلى حد بعيد. وأتاحت الحوارات العامة التي أجرتها القوة فرصاً لتوضيح ممارساتها واحتياجاتها التشغيلية ومعالجة شواغل المجتمعات المحلية. وتمشيا مع توصيات الاستعراض الاستراتيجي للقوة المؤقتة، استقصت القوة مع الجيش اللبناني سبل توسيع إمكانية التعاون العسكري - المدني وجهود التعاون المحلية، بسبل منها إنشاء مركز إقليمي للجيش اللبناني للتعاون العسكري - المدني في جنوب لبنان.

١٤ - وواصلت القوة تنفيذ مشاريع ذات أثر سريع تركز على دعم بسط سلطة الدولة وتلبية الاحتياجات الحيوية للمجتمعات المحلية، بما يكمل الوجود الأوسع نطاقاً لكيانات الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية في جنوب لبنان، تمثيلاً مع إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي للبنان (٢٠١٧-٢٠٢٠). وواصلت وحدات القوة المؤقتة، باستخدام مواردها الخاصة في إطار جهود التعاون العسكري - المدني، تقديم المساعدة الطبية وفي مجال طب الأسنان والطب البيطري إلى المجتمعات المحلية. كما واصلت القوة المؤقتة تقديم دورات تدريبية منتظمة للشرطة البلدية ومتطوعي الدفاع المدني في تكتيكات مكافحة الحرائق ومهام الإنقاذ لتعزيز القدرات المحلية ودعم صمود المجتمعات المحلية. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، قام وزير الدولة لشؤون المرأة بزيارة جنوب لبنان للاحتفال باليوم المفتوح بشأن المرأة والسلام والأمن. وتلقت عشرون امرأة من أعضاء المجالس البلدية المنتخبين التدريب من خبراء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن منظمات غير حكومية في مجال إدارة البلديات.

١٥ - وأنجزت القوة المؤقتة ما يزيد على ١٣ ٥٠٠ نشاط تنفيذي شهرياً في المتوسط، بما في ذلك تسيير دوريات راكبة وراجلة، وعمليات "الجولات في الأسواق" وإقامة نقاط التفتيش، وإنجاز مهام المراقبة. وأنجزت القوة المؤقتة بالاشتراك مع الجيش اللبناني نحو ١٧ في المائة من أنشطة عمليات القوة، مع إيلاء الاعتبار فقط لأنشطة العمليات التي يمكن تنفيذها بالاشتراك مع الجيش اللبناني.

١٦ - وأبقى الجيش اللبناني على مستوى انتشاره البالغ لواءين منخفضي القوام في المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني. وحافظ الجيش اللبناني على وجود معزز في الجزء الشمالي الشرقي من منطقة عمليات القوة المؤقتة، بما في ذلك قرية شبعاً ومنطقة العرقوب.

١٧ - وفي حين أن تقييم التهديدات والمخاطر للبعثة لم يتغير ومع عدم تحديد تهديد وشيك بالعنف البدني ضد المدنيين، تواصلت جهود التخطيط والتدريب على نطاق البعثة في مجال حماية المدنيين،

بما في ذلك التدريبات مع جميع شركاء الأمم المتحدة ذوي الصلة. وقد وضعت برامج تدريبية مصممة خصيصاً لأفراد القوة على الاحتياجات المحددة المنبثقة عن ولاية البعثة المتعلقة بحماية المدنيين وللمساعدة على ضمان فهم مشترك لاستراتيجية القوة المؤقتة لحماية المدنيين وخطة تنفيذها.

١٨ - وواصلت الوحدة الخاصة البحرية التابعة للقوة المؤقتة تنفيذ عمليات الاعتراض البحري على مدار الساعة وأنشطة بناء القدرات للقوات البحرية التابعة للجيش اللبناني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير (حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧) أوقفت الوحدة الخاصة البحرية ٢٧٩ ٢ سفينة، حيث قامت السلطات اللبنانية بتفتيش ٥٦٩ منها وتحقققت من خلوها من المخالفات. وأسهمت المناورات المشتركة والمنسقة مع القوة المؤقتة، التي تكملها دورات تدريبية تغطي طائفة من المسائل التنفيذية البرية والبحرية، في تحسين المعايير التشغيلية المشتركة بين القوة المؤقتة والجيش اللبناني في البر. وبالإضافة إلى ذلك، أنتجت تلك الدورات التدريبية وحدات من القوات البحرية اللبنانية قادرة على إجراء المراقبة البحرية وعمليات الاعتراض البحري التي أدت، بدورها، إلى تعزيز التعاون مع القوة المؤقتة والوحدة الخاصة البحرية التابعة لها. وتولى أفراد القوات البحرية اللبنانية قيادة عمليات الاعتراض البحري لفترات محدودة من الزمن، في تنسيق وتشاور وثيقين مع أفراد الوحدة الخاصة البحرية. وأبقت الوحدة الخاصة البحرية على وجودها البارز في الجزء الجنوبي من منطقة العمليات البحرية لمنع توتر العلاقات بين إسرائيل ولبنان. وليس للوحدة الخاصة البحرية تفويض لمراقبة خط العوامات الذي أقامته إسرائيل بصورة انفرادية والذي لا تعترف به الحكومة اللبنانية ولا الأمم المتحدة. وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي القيام بأنشطة الصيانة للعوامات، مستعيناً في بعض الأحيان بالغواصين. وفي عدة مرات، قامت زوارق دورية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي جنوب خط العوامات بإطلاق النار على سبيل التحذير أو أطلقت مشاعل مضيئة وألقت عبوات متفجرة لإبعاد قوارب الصيد اللبنانية.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

١٩ - كشف رئيس البعثة وقائد القوة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة حواراته الثنائية المنتظمة مع السلطات اللبنانية والإسرائيلية للحفاظ على الوضع المستقر نسبياً في المنطقتين شمال وجنوب الخط الأزرق. واستُكملت تلك الجهود بعقد ثلاثة اجتماعات ثلاثية تولت القوة المؤقتة رئاستها وتيسيرها. وأعرب الطرفان بقوة عن التزامهما بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، واحترام الخط الأزرق، والحفاظ على الاستقرار على طول الخط الأزرق وغيره.

٢٠ - وواصلت القوة المؤقتة بنشاط استخدام القنوات المفتوحة التي أُقيمت مع الجانبين، إلى جانب المبادرة بنشر عنصر الاتصال التابع لها ومراقبيها العسكريين ووحداتها محلياً، للمساعدة على منع وقوع انتهاكات للخط الأزرق وبناء الثقة بين الطرفين. وكما ذكر أعلاه، فإن لهذه التدابير أهمية خاصة عند ازدياد التوترات، بما في ذلك نتيجة للأنشطة في منطقتي نهر الوزاني ومزارع شبعا.

٢١ - وفي اجتماعات المنتدى الثلاثي، أجرت الأطراف تبادلات موضوعية وبنّاء بشأن المسائل المتصلة بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأعرب جيش الدفاع الإسرائيلي عن قلقه إزاء ما قال إنه لاحظته من زيادة في أنشطة حزب الله وتكرار انتهاكات الخط الأزرق بالقرب من ميس الجبل وكفر كلا، مع الإشارة إلى انخفاض ملحوظ في عدد الصيادين المسلحين. واحتج الجيش اللبناني على الانتهاكات الجوية الإسرائيلية المستمرة فوق جميع أراضي لبنان واستمرار احتلال شمال قرية العجر من قبل إسرائيل،

وأعرب عن القلق إزاء حوادث تصويب الأسلحة وإزاء رصد السكان اللبنانيين على نطاق واسع في الجنوب، بما في ذلك عن طريق الوسائل الإلكترونية، من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت المناقشات جارية مع الطرفين بشأن النقاط المقترحة لتعليم الخط الأزرق. وفي الوقت نفسه، استمر العمل على استكمال بناء وتحديد العلامات الأخرى للخط الأزرق.

٢٣ - ولم يُنشأ بعد مكتب اتصال تابع للقوة المؤقتة في تل أبيب، بإسرائيل.

٢٤ - وظل الجيش اللبناني والقوة المؤقتة يعملان باستمرار من خلال عملية الحوار الاستراتيجي، الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة بناء قدرات الجيش اللبناني، وظلا يدعوان إلى زيادة دور المساعدة الدولية لصالح الجيش اللبناني المنتشر في منطقة عمليات القوة المؤقتة. وبناء على طلب رئيس الوزراء، تجري المشاورات أيضاً مع الحكومة اللبنانية ومجموعة الدعم الدولية للبنان لإدامة وحشد الدعم من الدول الأعضاء للمؤسسات الأمنية اللبنانية.

٢٥ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٠٥ (٢٠١٦)، أكملت إدارة عمليات حفظ السلام استعراضاً استراتيجياً للقوة المؤقتة، حيث تُبنت التوصيات الصادرة عنه في رسالتي المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠١٧ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/202). وأكد الاستعراض الحاجة إلى استمرار المساعي الحميدة لمنسقي الخاص لشؤون لبنان ورئيس البعثة وقائد القوة في القوة المؤقتة، للحفاظ على وقف الأعمال العدائية وإحراز تقدم نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار. وشملت الأولويات التي حددت دعم جهود الحكومة اللبنانية من أجل زيادة قدرات ووجود الجيش اللبناني في جنوب لبنان وفي مياها الإقليمية. والعمل جارٍ على تنفيذ تلك التوصيات.

٢٦ - وأجرت القوة المؤقتة مشاورات مع الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني بشأن إمكانية إنشاء ما يشير إليه الجيش اللبناني الآن بوصفه "فوجاً نموذجياً للجيش اللبناني" للتعاون الوثيق مع القوة، ولا سيما على طول الخط الأزرق. وقد أعادت الحكومة تأكيد التزامها بزيادة وجود الجيش اللبناني في منطقة عمليات القوة المؤقتة، بما في ذلك من خلال ذلك الفوج. وفي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أكد رئيس الوزراء أن الحكومة ملتزمة أيضاً بتعزيز القوات البحرية اللبنانية بالمعدات والتدريب بغية السيطرة على مياها الإقليمية وحدودها البحرية.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٢٧ - لا يزال احتفاظ حزب الله والجماعات الأخرى بالسلحاح خارج سيطرة الدولة عاملاً يحد من قدرة لبنان على ممارسة سيادته وبسط سلطته بشكل كامل على أراضيه. ومن مظاهر التصعيد في لهجة الخطاب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قول حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، في خطاب تلفزيوني في ١١ أيار/مايو ٢٠١٧ إن "أي مواجهة مقبلة قد تكون في داخل الأرض الفلسطينية المحتلة. لن يكون هناك مكان بمنأى لا عن صواريخ المقاومة ولا عن أقدم المقاومين". وفي ٣٠ آذار/مارس، صرح محمد رعد، رئيس الكتلة النيابية لحزب الله، قائلاً إن "مفاعل ديمونا من الأهداف التي أعدناها للعدو". وفي ٣٠ نيسان/أبريل، أعلن نواف الموسوي، البرلماني عن حزب الله، قائلاً "نحن قادرون على إلحاق الأذى البالغ بعمق إسرائيل، فإن قدراتنا تتزايد يوماً

بعد يوم في إلحاق هذا الأذى بعمق إسرائيل“. وفي ٢٣ أيار/مايو، أشار نوار الساحلي، وهو برلماني من حزب الله أيضا، في تصريح علني له إلى اعتماد حزب الله على ”قوة السلاح والمثابرة والعلم واستعمال التكنولوجيا الحديثة وتطوير السلاح“.

٢٨ - ونقلت التقارير عدة بيانات وردت على ألسنة شخصيات إسرائيلية تتكلم عن استخدام القوة ضد الأهداف اللبنانية. فقد نقلت مصادر إعلامية عن وزير التعليم وشؤون الشتات الإسرائيلي، نفتالي بينيت، قوله ”إن ما في لبنان من مؤسسات وبنيات تحمية ومطار ومحطات لتوليد الطاقة وتقاطعات طرق وقواعد للجيش اللبناني ينبغي أن تكون جميعا أهدافا مشروعة إذا اندلعت الحرب“، على أن تكون النتيجة ”إرجاع لبنان إلى عهد القرون الوسطى“. وأدان الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة بشدة تلك التهديدات في بيان وجهه إلى مجلس الأمن في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧. ونقلت مصادر إعلامية أيضا وعيد رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي، اللواء غادي أيزنكوت، حيث قال إن ”أي حرب في المستقبل، ستكون لها وجهة واضحة: الدولة اللبنانية والجماعات الإرهابية العاملة في إقليمها وتحت سلطتها“، وقال ما من مواجهة مقبلة إلا وستدور رحاها على الأراضي اللبنانية.

٢٩ - وفي ظل هذه الأجواء، استمرت الاتهامات المتبادلة بين الطرفين بارتكاب انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). فقد وجه الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة رسالتين متطابقتين إلى وإلى رئيسة مجلس الأمن، مؤرختين ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧ (S/2017/356)، مؤكدا فيهما أنه ”من المقلق للغاية أن مقاتلي حزب الله المسلحين يشعرون بأنه يمكنهم التحرك بحرية وعلنا في منطقة عمليات القوة المؤقتة، دون أن يواجهوا أي اعتراض من قبل القوة المؤقتة أو أفراد الجيش اللبناني“. وفي رسالة سابقة موجهة إلى مجلس الأمن، مؤرخة ١٣ آذار/مارس (S/2017/216)، كرر الممثل الدائم لإسرائيل الإعراب عن اتهامات بأن ما يُزعم أنه وجود مسلح لحزب الله في جنوب لبنان ”يجد التشجيع الحثيث“ من حكومة لبنان. وفي رسالتين متطابقتين موجهتين إلى وإلى رئيس مجلس الأمن، مؤرختين ٣ نيسان/أبريل (S/2017/295)، نقل الممثل الدائم للبنان ردا من قيادة الجيش في وزارة الدفاع الوطني اللبنانية تعرب فيه عن رفضها لما ورد من ادعاءات تتعلق بأنشطة حزب الله في الرسالة الإسرائيلية المؤرخة ١٣ آذار/مارس (S/2017/216)، واصفة تلك الادعاءات بكونها ”كاذبة وغير مبنية على أي دليل“. وفي ٢٥ أيار/مايو، قال نائب الممثل الدائم لإسرائيل بحضور مجلس الأمن إن حزب الله قد كدس أكثر من ١٠٠.٠٠٠ من القذائف، وهي مصوبة في اتجاه إسرائيل، في انتهاك لقراري المجلس ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي رسالة مؤرخة ١٩ حزيران/يونيه (S/2017/523)، نفى الممثل الدائم للبنان وجود مقاتلين مسلحين وأسلحة في قرى جنوب لبنان، وأضاف قائلاً إن إسرائيل تتناول على الحياة اليومية للمدنيين اللبنانيين وعلى أمنهم وأسباب عيشهم من خلال ”الأبراج المجهزة للتجسس والتنصت المنتشرة على كامل الحدود الجنوبية“. وفي رسالة مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه (S/2017/526)، ادعى الممثل الدائم لإسرائيل أن حزب الله أقام خلال الأشهر القليلة السابقة ”مراكز مراقبة بالقرب من الخط الأزرق“ تحت ستار منظمة زراعية غير حكومية.

٣٠ - وبخصوص الالتزام بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، كررت حكومة لبنان التأكيد، في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٧، في رسالة وجهتها إلى وإلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/228)، على أنها تنفذ جميع أحكام قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، معربة في الوقت نفسه عن إدانتها للهجة بالتهديد الإسرائيلية. وفي ٢١ آذار/مارس، صرح وزير خارجية لبنان، جبريل باسل، قائلاً إن اللبنانيين متفقون على ضرورة

”مقاومة إسرائيل“. وفي اليوم نفسه، قال رئيس الوزراء الحريري لوسائل إعلام مصرية أنه لا يزال يعارض وجود أي أسلحة خارج سيطرة مؤسسات الدولة. وأشار كل من وزير الخارجية باسل ورئيس الوزراء الحريري إلى استراتيجية وطنية للدفاع، لم توضع بعد، باعتبارها إطاراً لمعالجة مسألة أسلحة حزب الله.

٣١ - ومنذ صدور تقرير الأحيار، اعتقل الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية عددا كبيرا من الأفراد المشتبه في انتمائهم إلى جماعات متطرفة أو ضلوعهم في أنشطة إرهابية في جميع أنحاء لبنان، حيث بلغ مجموع عدد الاعتقالات المتصلة بالإرهاب ١٢٧ منذ ١ آذار/مارس ٢٠١٧. ومن بين من اعتقلوا قائمون بالتجنيد لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة فتح الشام، وموردو أسلحة للتنظيمين وممولون لهما. وضُبطت في مرات عديدة مخابئ أسلحة ومتاجر أسلحة خارج إطار القانون.

٣٢ - ولم يجرز أي تقدم في تفكيك القواعد العسكرية التي تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة، والتي ما زالت تنتقص من السيادة اللبنانية وتعزل قدرة الدولة على رصد ومراقبة أجزاء من الحدود بفعالية.

٣٣ - وظلت الحالة الأمنية في معظم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مستقرة بوجه عام، على الرغم من أن العنف في عين الحلوة بين الجماعات المتطرفة وقوات الأمن الفلسطينية المشتركة لا يزال مدعاة للقلق بالغ. فبين ٧ و ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أسفرت اشتباكات كثيفة استمرت عدة أيام عن مقتل ١٢ شخصا وإصابة ٤٤ وتشريد مئات الأسر وإلحاق أضرار مادية كثيرة بالبنيات التحتية في المخيم. وبسبب ذلك توقفت لوقت قصير الخدمات الأساسية التي تقدمها في المخيم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ولا تزال الجماعات المتطرفة حاضرة في عين الحلوة، في وقت يوجد فيه تخوف من إمكانية وجود صلات بين الجماعات المتطرفة في المخيمات وخلايا إرهابية خارج المخيمات. وتدخل الجيش اللبناني وقوات الأمن اللبنانية في عدة مناسبات لإحباط ما اشتبّه في أنه كان مخططات مشتركة. واستمرت أعمال بناء طوق أمني حول مخيم عين الحلوة. ووقعت حوادث عنف متقطعة في مخيمات البداوي وبرج البراجنة وشاتيلا.

دال - حظر الأسلحة ومراقبة الحدود

٣٤ - ومن دواعي القلق الشديد تواتر التقارير عما يُزعم أنه عمليات لنقل الأسلحة إلى حزب الله. فقد ادعى الممثل الدائم لإسرائيل في رسالته المؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧ (S/2017/356) أن حزب الله قام ”بتعزيز ترسانته بتهرب الأسلحة“ من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان؛ كما يقوم ببناء ”هياكله العسكرية في مدن وقرى جنوب لبنان“. واستشهد الممثل الدائم أيضا بمنشورات يستخدم حزب الله بحسبها مصانع لإنتاج الأسلحة أقامتها إيران على الأراضي اللبنانية. والأمم المتحدة تأخذ هذه الادعاءات مأخذ الجد، ولكن ليس في وسعها أن تتحقق منها بطريقة مستقلة.

٣٥ - ومنذ صدور تقرير الأحيار، وقعت حوادث متفرقة أُطلقت فيها النيران عبر الحدود من الجمهورية العربية السورية باتجاه لبنان. وظلت الحالة متوترة على طول الحدود في وقت يقوم فيه الجيش اللبناني بتكثيف جهوده لمكافحة تهديدات المقاتلين، لا سيما في ضواحي عرسال، حيث لا يزال وجود الجماعات المتطرفة مصدرا للقلق. ونفذت عمليات قوية في ٢٢ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ في منطقتي القاع ورأس بعلبك في عرسال، وفي مناطق أخرى، أسفرت عن قتل واعتقال عدد من المقاتلين. ونقلت التقارير أيضا وقوع اشتباكات عنيفة بين مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة

فتح الشام وسرايا أهل الشام. كما أفادت التقارير أن حزب الله ظل يشارك في الجهود الرامية إلى منع تسلل المقاتلين من الجانب السوري من حدود لبنان الشرقية، حسب ما ورد على لسان نصر الله الأمين العام للحزب في ١١ أيار/مايو. وأفيد أيضا أن عددا من المواطنين اللبنانيين يشاركون في القتال مع الجماعات المسلحة من غير الدول في الجمهورية العربية السورية.

٣٦ - وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وعقب ما يبدو أنه اتفاق بين مجموعات مسلحة من غير الدول، اصطحب الجيش اللبناني مجموعة من أسر اللاجئيين من عرسال إلى الحدود السورية للاستقرار في عسال الورد بسوريا. ولم يكن لحكومة لبنان ولا للأمم المتحدة دخل في تلك العملية. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وفقا لولايتها، بجمع البيانات عن جميع أسر اللاجئيين في تلك المنطقة من لبنان لمعرفة رغباتها.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٣٧ - لا يزال الجيش اللبناني، من خلال المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام، يعمل على تطهير الأراضي الملوثة بالألغام والذخائر غير المنفجرة، ومعظمها من مخلفات حرب تموز/يوليه ٢٠٠٦. وقد تم حتى الآن تطهير نحو ٧٦ في المائة من الأراضي اللبنانية الملوثة، ومع ذلك لم تنقطع الحوادث. ففي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، أُبلغ عن إصابة شباب بلغم أرضي في منطقة يارون (القطاع الغربي). وفي ٣ أيار/مايو، قام منسقي الخاص وسفير الاتحاد الأوروبي إلى لبنان بزيارة إلى موقع لإزالة الألغام للتشديد على أهمية مواصلة التقدم بغية تخفيض الخطر المحدق بسلامة وأمن الجميع، وباعتبار ذلك عاملا هاما للتعاش الاقتصادي، لا سيما في جنوب لبنان. ويعمل الجيش اللبناني بنصف القدرات اللازمة لتنفيذ خطة عمله بسبب نقص الموارد المالية ومحدودية التمويل المقدم من المانحين لأنشطة إزالة الألغام. ومن خلال مشروع الفريق الاستشاري المعني بالألغام الذي يموله صندوق العمل لإنساني للبنان التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، شرع الجيش اللبناني في أعمال إزالة الألغام بالقرب من مستوطنات اللاجئين السوريين في محافظة البقاع.

٣٨ - واستمرت أيضا أعمال إزالة الألغام والتخلص من الذخائر المتفجرة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، حيث تم تطهير بقعة أرضية مساحتها ١٦٣ مترا مربعا. وقامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بزيارات لضمان الجودة وقدمت التدريب وخدمات رصد ظروف السلامة لأفرقة إزالة الألغام التابعة للبلدان المساهمة بقوات في القوة المؤقتة. وقُدمت لموظفي الأمم المتحدة دورات تدريبية وإحاطات للتوعية بمتطلبات السلامة فيما يتعلق بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. وفي ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، نُظمت فعاليات للتوعية بخطور الألغام بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بالألغام والمساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام والذكرى السنوية العشرين لإنشاء دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وشارك في تلك الفعاليات أكثر من ٧٥٠ طفلا وأكثر من ٢٠٠ من أفراد القوة المؤقتة.

واو - ترسيم الحدود

٣٩ - لم يُحرز أي تقدم نحو ترسيم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية أو تعليمها، بما في ذلك في المناطق التي ليس فيها حدود مضبوطة أو المتنازع على الحدود فيها. وقد دعا رئيس الوزراء الحريري

خلال زيارته إلى جنوب لبنان في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى ترسيم الحدود الدولية، لا سيما في المناطق المتنازع على الحدود فيها أو التي ليست فيها حدود مضبوطة، وكرر الإعراب عن طلب لبنان أن تبذل الأمم المتحدة مساعيها الحميدة في هذا الصدد. ولم يُجرز أي تقدم في معالجة مسألة مزارع شبعا. ولم ترد بعد ردود من الجمهورية العربية السورية وإسرائيل بشأن التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا على النحو المقترح في تقرير المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن تنفيذ القرار (١٧٠١/٢٠٠٦) (S/2007/641).

٤٠ - وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٧، أعربت البعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، في مذكرة شفوية، عن رفضها ادعاء إسرائيل في مذكرتها الشفوية المؤرخة ٢ شباط/فبراير أن المناطق البحرية اللبنانية ٨ و ٩ و ١٠ تقع في مناطق بحرية في ملكية دولة إسرائيل (انظر S/2017/201، الفقرة ٥٧). وأكدت البعثة في مذكرتها أن إسرائيل لا يحق لها أن تتدخل بأي شكل من الأشكال في ممارسة لبنان لحقوقه وولايته السياديتين، ولا يُسمح لها بمزاولة أي نشاط اقتصادي في المناطق البحرية اللبنانية، وكررت الإعراب عن التزام لبنان باتفاقية قانون البحار فيما يتعلق بتعيين حدوده البحرية.

زاي - الاستقرار السياسي والمؤسسي

٤١ - في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وبعد عدة تأخيرات، أقر برلمان لبنان قانونا انتخابيا جديدا ينص على التمثيل النسبي في ١٥ منطقة انتخابية ويستحدث "تصويتا تفضيليا" إضافيا. وبنفس المناسبة، مدد البرلمان ولايته حتى أيار/مايو ٢٠١٨، الموعد المتوقع للانتخابات، رهنا بقرار في هذا الصدد من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. ورحبت مجموعة الدعم الدولية للبنان بالاتفاق في بيان مشترك. وافتتحت دورة استثنائية للبرلمان في ٢١ حزيران/يونيه، ومن المتوقع أن تستمر حتى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر.

٤٢ - وعقد مجلس الوزراء بانتظام اجتماعاته وسن عددا من المراسيم، منها تلك المتصلة بالتعيينات الهامة على رأس المؤسسات الأمنية. وفي ٨ آذار/مارس ٢٠١٧ عُين العماد جوزيف عون في منصب قائد الجيش اللبناني؛ وعين اللواء عماد عثمان في منصب المدير العام لقوى الأمن الداخلي؛ وأعيد تعيين اللواء عباس إبراهيم في منصب المدير العام لمكتب الأمن العام.

٤٣ - وتواصلت الجهود اللبنانية لتعزيز قوات الأمن بموافقة مجلس الوزراء في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧ على تجنيد ٢٠٠٠ عنصر جديد في الجيش اللبناني. وفي ٢٣ أيار/مايو، أعلن وزير الداخلية نهاد المشنوق عن خطة من خمس سنوات لتطوير قوى الأمن الداخلي في إطار جهود بناء القدرات. ومن القرارات الأخرى التي اتخذها مجلس الوزراء: مشروع ميزانية للدولة لعام ٢٠١٧، أُرسِل إلى البرلمان للتصديق عليه، ولا يزال لم يبت فيه؛ وخطة كهربائية جديدة؛ وتجديد ولاية محافظ المصرف المركزي حتى عام ٢٠٢٣.

٤٤ - ووصلت الحكومة اللبنانية، بدعم من الأمم المتحدة، إلى المرحلة النهائية من وضع استراتيجية لبنان الوطنية لمنع التطرف العنيف، تمشيا مع خطة العمل لمنع التطرف العنيف التي عرضها الأمين العام في عام ٢٠١٦. وتخضع الاستراتيجية لعملية استشارية بين الوزارات لضمان تبنيها من قبل جميع الوزارات المعنية بتنفيذ الاستراتيجية ولكفالة تضافر جهود هذه الوزارات في تنفيذها.

٤٥ - وأصدرت لجنة مناهضة التعذيب، المنشأة بموجب المادة ١٧ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، عددا من التوصيات عقب استعراضها في نيسان/أبريل ٢٠١٧ لأول تقرير مقدم من لبنان إلى اللجنة، بعد تأخر دام ١٥ سنة. وأبرزت اللجنة الحاجة إلى سن قانون يجرم التعذيب بوصفه انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان واتخاذ تدابير إضافية للتصدي للإفلات من العقاب. وأشارت اللجنة إلى الحظر المطلق لتسليم الأفراد إلى البلدان التي يمكن أن يتعرضوا فيها للتعذيب. وكررت اللجنة أيضا تأكيد الحاجة إلى مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تقوم أيضا بدور آلية وقائية وطنية لمناهضة التعذيب. وقد أنشأت حكومة لبنان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بقانون في أواخر عام ٢٠١٦، لكن لم يتم بعد إقرار الترشيحات لعضويتها.

٤٦ - وبعد مرور ست سنوات من النزاع الدائر في سوريا، يعيش أكثر من ٧٠ في المائة من اللاجئين السوريين في لبنان، ٥٣ في المائة منهم أطفال، تحت عبثة الفقر. ويقدر أن ٩٣ في المائة من اللاجئين السوريين يعانون قدرا معينا من انعدام الأمن الغذائي، ولا تزال هذه الحالة ماضية تستفحل. وأكثر من نصف أسر اللاجئين ليست قادرة على تحمل الحد الأدنى من نفقات القفة المعيشية، وهو مقياس للحد الأدنى من المواد الأساسية التي تحتاجها الأسرة الواحدة من أسر اللاجئين في المتوسط كل شهر. وبالإضافة إلى ذلك، لا تستوفي مساكن ٤٢ في المائة من الأسر المعايير الإنسانية الدنيا. ويبقى الأطفال في حالة من المعاناة الشديدة، حيث يوجد خارج المدارس نحو نصف الأطفال اللاجئين البالغين سن الدراسة.

٤٧ - ويلجأ ما يقرب من ثلاثة أرباع اللاجئين السوريين إلى آليات سلبية للتغلب على الظروف، مثل الزواج المبكر أو التسول أو عمالة الأطفال، إضافة إلى الحد من النفقات الأساسية، بما في ذلك نفقات التعليم والرعاية الصحية. ومع تناقص مدخرات الأسر وما يبقى معها من أصول، تتعمق مديونيتها أكثر فأكثر: فإن ٩٠ في المائة من أسر اللاجئين تقترض الأموال أو تحصل على الائتمان. وحتى وإن كان يُسمح حاليا للاجئين السوريين بالعمل بصورة قانونية في قطاعات الزراعة والتشييد والبيئة، فإن فرص الكسب المتاحة لهم محدودة. وبدأت حكومة لبنان أيضا تنفيذ قرارها الذي أعلنته من قبل والذي تتنازل بموجبه عن رسوم تجديد الإقامة للاجئين السوريين المسجلين في لبنان. وأشار تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين الذي أُجري في عام ٢٠١٦ إلى حاجة اللاجئين السوريين إلى زيادة فرصهم في الحصول على التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني باعتبار ذلك السبيل إلى الحد من ضعفهم الاجتماعي والاقتصادي واعتمادهم على المعونة.

٤٨ - وفي إطار متابعة مؤتمري لندن وبروكسل بشأن دعم سوريا والمنطقة، يقود نائب منسقي الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية للبنان جهود الأمم المتحدة المشتركة الرامية إلى التخفيف من القيود التي تواجه اللاجئين في لبنان، مع توجيه الدعم أيضا للمجتمعات الأهلية اللبنانية المضيفة. ويسترشد هذا الجهد بخطة مركزية للعمل والدعوة وضعتها وكالات الأمم المتحدة المعنية، وتدعو الخطة إلى إيجاد حلول عملية لدعم المستضعفين من اللبنانيين واللاجئين (سوريين وفلسطينيين)، بما في ذلك من خطة لبنان للاستجابة للأزمة.

٤٩ - وكان رئيس الوزراء الحريري قد نبه في مؤتمر بروكسل إلى تزايد أمارات التوتر بين المجتمعات الأهلية المضيفة واللاجئين. وعرض معالم رؤية الحكومة للاستقرار والتنمية، بما في ذلك معالم خطة للاستثمار الرأسمالي لأغراض مشاريع البنيات التحتية الكبرى، حيث ستكون هذه الخطة بمثابة الأداة الرئيسية لخلق فرص العمل خلال السنوات السبع أو الثماني القادمة.

٥٠ - ولا تزال الجهات المانحة تقدم مساعدات سخية للبنان للتخفيف من أثر النزاع السوري ولمد يد العون للاجئين السوريين والفلسطينيين الموجودين في البلد، غير أن دفع التبرعات المعلنة آخذ في التباطؤ. ففي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، بلغت الموارد المرصودة للعام ٢٠١٧ ما قدره ١,٤١ بليون دولار، محسوبا فيه ١,١ بليون دولار من المساعدات المقدمة من المانحين ومبلغ ٣٠٩ ملايين دولار رحلته وكالات الأمم المتحدة من السنة السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، التزمت بالفعل الجهات المانحة بتقديم ٩٤٠,٧ مليون دولار لدعم لبنان في عام ٢٠١٨ وما بعده. وأفادت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أنها استلمت ما مجموعه ٢٣٦,٣ مليون دولار في إطار خطة لبنان للاستجابة للأزمة في عام ٢٠١٧. ويمثل هذا المبلغ ٨,٦ في المائة من إجمالي من النداء الإجمالي لعام ٢٠١٧ البالغ قدره ٢,٨ بليون دولار، وهو ما يشكل تراجعا بالمقارنة مع السنة السابقة.

٥١ - ويبقى لاجئو فلسطين إحدى أشد المجموعات السكانية ضعفا في لبنان، حيث يقدر أن ٦٥ في المائة منهم يعيشون في حالة من الفقر. ويعاني من حالة الضعف بشكل خاص لاجئو فلسطين القادمون من الجمهورية العربية السورية الذين تقدر الأونروا عددهم بنحو ٣٢ ٠٠٠ نسمة. فإن نحو ٩٠ في المائة من هؤلاء يعيشون في حالة فقر، ٩ في المائة منهم يعيشون في فقر مدقع. ويعتمد ما يقدر بنسبة ٩٨ في المائة منهم على المساعدة التي تقدمها الأونروا باعتبارها المصدر الرئيسي للدخل؛ وأصبح هؤلاء اللاجئون يجدون صعوبة متزايدة في الحفاظ على قانونية إقامتهم في البلد. وقد طلبت الأونروا من السلطات اللبنانية أن تسمح لمن هم في هذه الفئة من اللاجئين بتجديد رخص إقامتهم مجانا. وشرعت السلطات اللبنانية في إجراء تعداد رسمي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، ولا تزال العملية في مرحلتها الأولية. وستسفر هذه العملية التي من المقرر أن تنتهي بحلول نهاية العام عن وضع مؤشرات جديدة للضعف.

٥٢ - وخرجت احتجاجات في مخيم نهر البارد بشمال لبنان من منتصف آذار/مارس إلى مطلع حزيران/يونيه ٢٠١٧، وناشد المتظاهرون الأونروا أن تستأنف تقديم إعانات الإيجار للأسر التي شردتها اشتباكات عام ٢٠٠٧ ولم تعد بعد إلى ديارها. وأدت تلك الاحتجاجات إلى تعطيل عمليات الأونروا، وقد استأنفت الوكالة عملها الآن بالكامل. وزار منسقي الخاص المخيم في ٨ حزيران/يونيه وشدد على الحاجة الملحة إلى الانتهاء من إعادة إعمار المخيم بأكمله وتقديم الدعم للأسر الأكثر احتياجا. ولا يزال الدعم والتعاون على صعيد الأمم المتحدة مع لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني مستمرا بغية تحسين حالة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، دون المساس بتسوية مسألة اللاجئين في سياق تسوية سلمية شاملة.

ثالثا - أمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وسلامتها

٥٣ - استعرضت قوة الأمم المتحدة المؤقتة باستمرار خططها الأمنية وتدابيرها الرامية إلى التخفيف من المخاطر، خاصة في أعقاب تحذيرات وردت إليها بشأن تهديدات أمنية، وذلك بالتنسيق وثيق مع السلطات اللبنانية. وفي ضوء اشتباكات مسلحة وقعت في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في صيدا، الواقع على طول طريق الإمداد الرئيسي الذي يربط بين منطقة عمليات القوة وبيروت، أدخلت السلطات المحلية والقوة تعديلات على تحركاتها.

٥٤ - وواصلت القوة رصد الدعاوى الجارية في المحكمة العسكرية اللبنانية ضد أشخاص يُشتبه في ضلوعهم في التخطيط لشن هجمات خطيرة على القوة أو في شنهم تلك الهجمات. وفيما يتعلق بالهجوم الذي تعرّض له حفظة سلام تابعين للقوة يعملون في الوحدة الإسبانية في عام ٢٠٠٧، أُرجئت

إلى ٥ تموز/يوليه جلسة استماع في المحكمة العسكرية الدائمة كان من المقرر عقدها في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٧. وفي قضية تتعلق بإبدا نية إرهابية، فُتحت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عُقدت المحكمة جلسة استماع في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٧؛ ومن المقرر عقد الجلسة المقبلة في ٥ تموز/يوليه. وفي قضية محاولة تنفيذ هجوم خطير ضد القوة في عام ٢٠٠٨، وهي قضية طعن في الحكم فيها أحد الجناة الأربعة المحكوم عليهم، عقدت محكمة الاستئناف العسكرية جلسة استماع في ٩ أيار/مايو ٢٠١٧ وقررت عقد الجلسة المقبلة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ولا يزال التحقيق جارياً في ثلاث قضايا تتعلق بمجمات خطيرة استهدفت حفظة سلام تابعين للقوة من فرنسا وإيطاليا في عام ٢٠١١. وفي قضية قتل وقع عام ١٩٨٠ عندما قتل ثلاثة حفظة سلام تابعين للقوة من أيرلندا ريميا بالرصاص، عُقدت جلسات استماع في المحكمة العسكرية الدائمة في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧ و ١٦ حزيران/يونيه؛ ومن المقرر عقد الجلسة المقبلة في ٢٦ تموز/يوليه.

رابعاً - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٥ - حتى ١٥ حزيران/يونيه، كانت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تتألف من ٤٠٩ ١٠ أفراد عسكريين، منهم ٤١٢ امرأة أو ٤ في المائة من القوة، ينتمون إلى ٤٠ بلداً مساهماً بقوات؛ و ٢٣٥ موظفاً دولياً منهم ٧٦ امرأة؛ و ٥٧٩ موظفاً مدنياً ووطنياً منهم ١٤٧ امرأة. وكانت فرقة العمل البحرية التابعة للقوة تتألف من خمس طرادات، وزورق دوريات سريع واحد، وسفينة واحدة لخفر السواحل، وطائرتي هليكوبتر، و ٨٤٥ فرداً من مجموع الأفراد العسكريين التابعين للقوة، من بينهم ١١ امرأة. وإضافة إلى ذلك، يعمل ٥٠ مراقباً عسكرياً، منهم ٣ نساء، تابعون لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، مع فريق المراقبين في لبنان ويخضعون للإشراف العملي للقوة.

خامساً - السلوك والانضباط

٥٦ - واصلت القوة ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان تعزيز التدابير الوقائية القائمة لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وذلك بوسائل منها إجراء تقييم متعمق لمخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتنفيذ استراتيجية شاملة للاتصالات الداخلية والخارجية للتأكد من أن جميع أفراد البعثة، فضلاً عن أفراد المجتمع المحلي، على دراية بمعايير السلوك المتوقعة من موظفي الأمم المتحدة، وكيفية الإبلاغ عن أي تقصير، بما في ذلك في ما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان، استعرضت فرقة العمل الدائمة المعنية بالاستغلال والانتهاك الجنسيين التابعة للقوة إطار إدارة مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين ووضعت خطة عمل لتنفيذ تدابير إضافية لتعزيز هذا الإطار. وخلال الفترة قيد الاستعراض، ورد إلى القوة ادعاء واحد بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وقد نُظر فيه على الفور في غضون الآجال المحددة. ولم ترد إلى مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان أي ادعاءات متعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين.

سادسا - ملاحظات

٥٧ - يدعوني للتفاوض استمرار التقدم الذي يحرزه لبنان صوب إعادة تفعيل حقيقية لجميع مؤسسات الدولة. ومن الضروري الحفاظ على الزخم الإيجابي لتعزيز قدرة البلد على مواجهة التحديات التي تنتظره. فاستقرار لبنان ما زال يشكل منفعة عامة إقليمية. وستظل جهود الأمم المتحدة تسترشد بالحاجة إلى ضمان الاستقرار، وفي الوقت نفسه إعطاء الأولوية للوقاية، بوسائل منها تنفيذ الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة الخاص بلبنان (٢٠١٧-٢٠٢٠).

٥٨ - وأرحب بالاتفاق على إطار انتخابي جديد نتيجة عملية أمسك لبنان بزمامها وباعتباره إشارة إيجابية إلى أنه يمكن إدامة التقدم السياسي الذي أحرز بشق الأنفس. ويحدوني الأمل في أن هذا الإنجاز يمكن أن يمهّد الطريق لمزيد من الانتعاش السياسي والاقتصادي وأن يعزز الاستقرار العام للبنان. وستظل القيادة السياسية والمسؤولية والمساءلة أموراً أساسية لكفالة إجراء انتخابات برلمانية سلمية وشفافة في أوانها تحترم التقاليد الديمقراطية للبنان، وتتصدى للشواغل الملحة لمواطني لبنان. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة الانتخابية اللازمة لدعم وزارة الداخلية والبلديات والسلطات المعنية الأخرى في الإسراع بمعالجة أي عوامل من شأنها التسبب في التأخير.

٥٩ - وألاحظ عدم تخصيص حصة للنساء في القانون الجديد، وأعول على القادة السياسيين والمجتمع المدني في لبنان لمواصلة تشجيع التقدم صوب المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في الحياة السياسية، على نحو ما هو مبين في أهداف التنمية المستدامة. وأشجع صانعي القرارات المعنيين على ضمان الوفاء بالتزامات لبنان، وتمثيل المرأة بشكل كاف في الانتخابات المقبلة.

٦٠ - واستمرار التزام لبنان وإسرائيل بقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) يكتسي أهمية حاسمة. وأشيد في هذا الصدد بالزيارة التي قام بها في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧ رئيس الوزراء الحريري ووزير الدفاع صراف وقائد الجيش اللبناني عون إلى جنوب لبنان والخط الأزرق باعتبارها إشارة إلى تصميم الحكومة والجيش اللبناني على أنهما السلطة الوحيدة وحامي الهدوء والاستقرار في لبنان ذي السيادة.

٦١ - وأرحب أيضاً بالتصريح العام الذي قام به رئيس الوزراء الحريري والذي مفاده أنه يجب السعي إلى وقف دائم لإطلاق النار. وبما أنه ما زال أفضل ضمان للاستقرار في الأجل الطويل، أؤكد من جديد استعداد الأمم المتحدة لتقديم مزيد من المساعدة في هذا الصدد. وأشجع الطرفين على أن يستكشفوا بنشاط مع منسقي الخاصة للبنان ورئيس بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقائد قوتها تدابير ملموسة لبناء الثقة يمكن أن تساعد في الحفاظ على الهدوء وتمهيد الطريق تدريجياً لوقف دائم لإطلاق النار. وأحث الطرفين على الامتناع عن الأعمال الاستفزازية، وممارسة ضبط النفس، وترك الخطابات التي تتسبب في تفاقم خطر سوء التقدير وتزيد من خطر تجدد النزاع.

٦٢ - ومع أن الحالة على طول الخط الأزرق ما زالت هادئة نسبياً، فإن المخاطر الكامنة التي يشكلها وجود أسلحة غير مأذون بها وعوامل عدم الاستقرار الإقليمي ينبغي ألا يستهان به. ولا يزال القلق يساورني إزاء استمرار وجود أسلحة غير مأذون بها في المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق، وهو ما يشكل خرقاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وألاحظ بقلق الوجود الاستفزازي للغاية لمقاتلين نظاميين ومسلحين أثناء الجولات الإعلامية التي نظمها حزب الله في منطقة عمليات القوة، في انتهاك للقرار

١٧٠١ (٢٠٠٦). واستمرار حزب الله في الاعتراف علنا بجيافة أسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة يتعارض بوضوح مع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وكلا الأمرين يستلزم إدانة قوية.

٦٣ - وكما نُص عليه في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أدعو حكومة لبنان إلى اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لضمان التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) التي تطالب بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون هناك أي أسلحة في لبنان غير أسلحة الدولة اللبنانية أو سلطة غير سلطتها، عملاً بما قرره مجلس الوزراء اللبناني في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وما زالت الأمم المتحدة ملتزمة وعلى أهبة الاستعداد لدعم السلطات اللبنانية في هذا المسعى. ويبقى أيضاً مهماً تنفيذ القرارات السابقة التي جرى التوصل إليها في الحوار الوطني، وبخاصة تلك القرارات المتعلقة بنزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد العسكرية للجهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة.

٦٤ - وأكرر إدانتني لجميع انتهاكات السيادة اللبنانية، في تجاهل لأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). فقد ظل جيش الدفاع الإسرائيلي يحتل شمال قرية غجر ومنطقة متاخمة لها تقع شمال الخط الأزرق في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأكرر أيضاً دعوتي إسرائيل إلى الكف فوراً عن التحليق في المجال الجوي اللبناني وسحب قواتها من شمال قرية غجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق.

٦٥ - وما زالت ترتيبات الاتصال والتنسيق التي تتخذها القوة والمسعبي الحميدة لمنسقي الخاصة حاسمة لتبادل المعلومات بين الجانبين وهي تساعد على تجنب سوء التفاهم، وتخفيف حدة التوتر، ومنع الحوادث الصغيرة من التحول إلى أعمال عنف أوسع نطاقاً. وما زالت الآلية الثلاثية محفلاً فعالاً، وتسري مشاركة الطرفين فيها بنشاط. وأكرر أيضاً الأهمية الاستراتيجية لعملية وضع علامات الخط الأزرق.

٦٦ - وأشيد بالجيش اللبناني على أدائه في الإسهام في الهدوء على طول الخط الأزرق، وفي إجراء عمليات مكافحة الإرهاب على طول الحدود مع الجمهورية العربية السورية وفي جميع أرجاء البلد. وفي إطار حماية لبنان من التهديدات الناجمة عن التطرف وانتشار الأسلحة غير المشروعة، يواصل الجيش اللبناني البرهنة على دوره الأساسي في بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء الأراضي اللبنانية، والدفاع عن سيادة البلد وسلامته الإقليمية، والتصرف بصفته حامي أمن البلد.

٦٧ - وأكرر دعوتي الرئيس ميشيل عون إلى العمل على استئناف الحوار الوطني بهدف التوصل إلى استراتيجية للدفاع الوطني. وهذا سيعالج أموراً من بينها مسألة الأسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة والأحكام المتعلقة الأخرى من القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦٨ - وأدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم تنمية قدرات المؤسسات الأمنية اللبنانية، بوسائل منها أنشطة إزالة الألغام والتطهير منها، وتنسيق ما تقدمه من مساعدة من خلال مجموعة الدعم الدولية للبنان. ووضع خطة مستكملة لتنمية قدرات الجيش اللبناني سيكون مفيداً لتحديد الاحتياجات والأولويات في هذا الصدد.

٦٩ - وفي إطار تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي، يسرني أن أشير إلى التعاون الوثيق بين القوة والسلطات اللبنانية بشأن مفهوم نشر "كتيبة الجيش اللبناني النموذجية" التي ستعمل عن كثب مع القوة على تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأشجع الدول الأعضاء على توجيه مساعدتها، ضمن الإطار الأوسع

لخطة تنمية قدرات الجيش اللبناني والحوار الاستراتيجي بين القوة والجيش اللبناني، لدعم هذه الكتيبة النموذجية ومواصلة تعزيز قدرات بحرية الجيش اللبناني في ما يتعلق بتأمين المياه الإقليمية اللبنانية.

٧٠ - وقد أثبتت فرقة العمل البحرية التابعة للقوة فعاليتها التشغيلية في عمليات الحظر البحرية التي قامت بها بناء على طلب حكومة لبنان. وبشكل تعاون البعثة الوثيق مع الجيش اللبناني في هذا السياق إسهما ما في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). فهذه العمليات رادع مهم لدخول الأسلحة أو الأعتدة ذات الصلة على نحو غير مشروع. والتفاعل اليومي مع بحرية الجيش اللبناني وإجراء مناورات معها يساعد على تطوير البحرية التي لا تزال تعاني رغم ذلك من قيود بسبب الافتقار إلى المراكب البحرية المناسبة.

٧١ - وأحيط علماً بالطلب الموجه في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ من الممثل الدائم للبنان للحصول على معلومات مستكملة عن الجهود الرامية إلى المساعدة في ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين لبنان وإسرائيل. وتتواصل الاتصالات مع جميع الأطراف المعنية في إطار المساعي الحميدة للأمم المتحدة استناداً إلى الرسائل المتبادلة بين سلفي ورئيس الوزراء السابق للبنان، تمام سلام. وقد أكد رئيس الوزراء الحريري طلب لبنان أن تقوم الأمم المتحدة بدور في هذا الصدد، وما زال الطرفان يعملان عن كثب مع منسقتي الخاصة للبنان. وما زلت آمل في أن يكون بإمكان لبنان وإسرائيل الالتزام بنهج بناء لاستغلال موارد النفط والغاز البحرية، التي تشكل منفعة اقتصادية مشتركة على نحو توافقي يقلل من التوترات ويكون بمثابة تدير من تدابير بناء الثقة.

٧٢ - وتقع مسؤولية ضمان سلامة أفراد القوة وأمنهم وحرية تنقلهم في جميع أنحاء منطقة العمليات على عاتق حكومة لبنان بصفتها الحكومة المضيفة. وأدعو السلطات اللبنانية إلى مواصلة تعاونها الوثيق مع القوة لضمان ما يكفي من الحماية لحفظه السلام، بوسائل منها تقديم مرتكبي الأعمال المنفذة ضدهم إلى العدالة.

٧٣ - وتمثل مشاركة مواطنين لبنانيين في النزاع السوري خرقاً لسياسة النأي بالنفس، عملاً بإعلان بعهدا المتفق عليه من جميع الأحزاب السياسية اللبنانية، وتشكل خطراً على استقرار لبنان في وقت يجب أن يظل فيه في مأمن من الاضطرابات الإقليمية. وأكرر إدانتي مشاركة أي مواطن لبناني في النزاع السوري وأدعو حزب الله وجميع الأطراف اللبنانية إلى وقف أي مشاركة فيه.

٧٤ - وأدين تنقل المقاتلين وحركة الأسلحة عبر الحدود اللبنانية - السورية في ما يشكل خرقاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وأعمال القصف وإطلاق النار التي تتعرض لها المناطق الحدودية اللبنانية انطلاقاً من الجمهورية العربية السورية. فاستمرار عدم ترسيم الحدود اللبنانية - السورية وتعليمها ليس مبرراً لانتهاك أي طرف من الأطراف للسيادة اللبنانية. وأهيبُ بجميع الأطراف المعنية أن تكف عن انتهاك الحدود وأن تحترم سيادة لبنان وسلامته الإقليمية.

٧٥ - وإني أتطلع إلى إحراز تقدم صوب مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ذات ملاك كامل من الموظفين وتؤدي مهامها إلى جانب آليتها لمنع التعذيب، وفقاً للالتزامات لبنان بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والتشريعات التي اعتمدت مؤخراً. وستكون القدرة على منع انتهاكات حقوق الإنسان عنصراً مهماً من عناصر خطة الاستقرار والوقاية بالنسبة للبنان.

٧٦ - وما زال النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية ووجود اللاجئين الناتج عنه يطرحان تحديات هائلة للبنان. وإني ممتن لشعب لبنان الذي ما زال يستضيف لاجئين لسنوات عديدة حتى الآن. وسيكون لقرار الحكومة تطبيق إعفاء من رسوم تجديد الإقامة تأثير إيجابي على حماية اللاجئين السوريين المؤهلين لهذا الإعفاء، إذا ما طُبق على نحو متسق. وآمل أن نطاق الإعفاء من رسوم تجديد الإقامة سيُوسع ليشمل جميع اللاجئين السوريين في لبنان.

٧٧ - وقد أعاد مؤتمر بروكسل، المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٧، تأكيد تضامن المجتمع الدولي مع البلدان المضيفة في المنطقة. وعلى الرغم من التبرعات المعلنة المقدمة في هذا المنتدى من أجل صندوق الاستجابة لأزمة لبنان ومن أجل المساعدة الإنسانية والإنمائية من خلال المنح والقروض الممنوحة بشروط تساهلية، يساورني القلق من أن تباطؤ التمويل سيؤثر على استجابة الحكومة. ولذلك، أدعو جميع الدول الأعضاء إلى توفير الوسائل اللازمة لضمان توفير المساعدة الأساسية الملحة وتعبئة المزيد من الموارد الإنمائية الأطول أجلاً.

٧٨ - ويشكل تجدد العنف في عين الحلوة أحد الأمثلة على استمرار مخاطر تهدد لبنان نتيجة تضافر الهشاشة السياسية، والظروف الاجتماعية الاقتصادية الصعبة، والإيديولوجيات المتطرفة، ووجود أسلحة خارج نطاق سلطة الدولة. وأدعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى الاتحاد في مواجهة عنف الجماعات المتطرفة، ولا سيما بما أن العناصر المقاتلة التي ما زالت تحتبى في المخيمات تُعرض المجتمع بأكمله لخطر استئناف العنف. وأرحب بالجهود الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار في عين الحلوة من جانب القوات الأمنية الفلسطينية المشتركة، التي يجب أن تظل قادرة على أداء مهامها من أجل حماية سكان المخيم. ومن المهم أن يستمر التعاون بين السلطات اللبنانية والفصائل الفلسطينية في هذا الصدد. وينبغي أن تكون التدابير الأمنية في جميع الأوقات متوافقة مع المبادئ الإنسانية ومعايير حقوق الإنسان.

٧٩ - وما زال نقص التمويل اللازم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى مصدر قلق بالغ. فزيادة الدعم المقدم من الجهات المانحة، بما في ذلك لإعادة إعمار نهر البارد، ما زالت أساسية للحفاظ على الاستقرار في المخيمات والمناطق المحيطة بها، ومسألة تتعلق بضمان ظروف تحفظ كرامة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

٨٠ - وإني أرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لوضع استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف في لبنان، وأشجع الحكومة على الاستفادة من كامل الدعم المقدم من الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى تحقيقاً لتلك الغاية. وأشجع الشركاء الوطنيين والدوليين على المشاركة في هذا الجهد بتنسيق وثيق مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين.

٨١ - إن رسالة التسامح والتعايش التي يجسدها لبنان ما زالت سلعة نادرة في منطقة تعاني من الاضطراب. وأحث على أن تبذل الأطراف في النزاع وجميع الجهات المعنية، بما في ذلك جميع الطوائف في البلد، جهوداً للحيلولة دون تجدد النزاع أو وقوع أثر سلبي نتيجة التوترات الإقليمية، أو الوقوع مجدداً في الشلل السياسي. وستواصل الأمم المتحدة العمل ككيان واحد لدعم لبنان، في شراكة وثيقة مع الحكومة والمجتمع المدني وشركاءها الدوليين.

٨٢ - وأود أن أعرب عن تقديري لجميع البلدان المساهمة بقوات وعتاد في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفي فريق المراقبين في لبنان. وأتوجه بالشكر إلى منسقتي الخاصة، سيغريد كاغ، وإلى موظفي مكتبها، وإلى رئيس بعثة القوة وقائد القوة، اللواء مايكل بيرى، وإلى الأفراد العسكريين والمدنيين في القوة لما يبذلونه من جهود متواصلة.